



مركز حرمون  
للدراسات المعاصرة  
HARMOON  
Arařtırmalar Merkezi  
For Contemporary Studies

# تجلیات الدولة الأمنية في الحياة السياسية السورية



أبحاث سياسية

الكاتب: عبد الله تركماني - سائد شاهين



## مركز حرمون للدراسات المعاصرة:

هو مؤسّسة بحثية مستقلة، لا تستهدف الربح، تُعنى بإنتاج الدراسات والبحوث السياسية والاجتماعية والفكرية المتعلقة بالشأن السوري خاصة، والصراع الدائر في سورية وسيناريوهات تطوره، وتهتم بتعزيز أداء المجتمع المدني، ونشر الوعي الديمقراطي. كما تهتم أيضاً بالقضايا العربية، والصراعات المتعلقة بها، وبالعلاقات العربية الإقليمية والدولية.

يُنفذ المركز مشاريع ونشاطات، ويُطلق مبادرات من أجل بناء مستقبل سورية، على أسس وقيم الديمقراطية والحرية والمساواة وحقوق الإنسان وقيم المواطنة المتساوية، ويسعى لأن يكون ميداناً للحوار البناء، وساحة لتلاقى الأفكار.

## قسم الدراسات:

يُقَدِّم هذا القسم الدراسات العلمية والموضوعية التي تناقش القضايا السورية الأساسية، وتعالج المشكلات الرئيسية، وتقترح الحلول والبدائل المناسبة، وهو مسؤول عن إنتاج المواد البحثية العلمية الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والثقافية والتربوية، التي تستند إلى جهدٍ بحثيٍّ أصيلٍ ورصين يتوافق مع أصول العمل البحثي العلمي.

يحرص قسم الدراسات على تقديم قراءات للواقع الراهن، ويضع على جدول أعماله إنتاج دراسات من الفئات البحثية كافة، بهدف إعادة بناء المنظومة الفكرية والسياسية والقانونية والثقافية والتربوية في سورية المستقبل، ويستكشف التأثيرات المتبادلة بين السياسة والاقتصاد والقانون والمجتمع والفكر، ويبحث في تأثيرات الحرب السورية وسبل تجاوزها في المستقبل في نظام ديمقراطي تعددي تداولي.



## تجلیات الدولة الأمنیة فی الحیاة السیاسیة السوریة

فريق البحث:

د. عبد الله تركماني ود. سائد شاهين



## المحتويات

3.....	توطئة عن تأثيرات الدولة الأمنية في الحياة السياسية السورية:
4.....	فلسفة النظام حول الحياة السياسية
6.....	مصادرة العمل السياسي وتجفيف الحقل السياسي
9.....	انعكاسات الدولة الأمنية على أحزاب المعارضة ذات النزعات اليسارية والقومية والإسلامية
14.....	تجليات الدولة الأمنية في مختلف مستويات الحياة السياسية
14.....	مستوى حزب البعث
15.....	مستوى الجبهة الوطنية التقدمية
16.....	مستوى المعارضة خاصة بعد توريث السلطة لبشار الأسد
17.....	إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي
18.....	جماعة الإخوان المسلمين
20.....	قانون الأحزاب الجديد
20.....	الكيفية والآليات التي التفّ بها النظام على مفهوم التعددية السياسية بعد العام 2011
23.....	الأحزاب والحركات التي طلبت الترخيص
23.....	السمات العامة لبرامج الأحزاب المرخصة ومحدودية أدوارها في الحياة السياسية
25.....	أهم الاستنتاجات والتوصيات
26.....	مراجع البحث:
27.....	الملحق:

## توطئة عن تأثيرات الدولة الأمنية في الحياة السياسية السورية:

لم تنتظم الحياة السياسية منذ قيام الوحدة المصرية - السورية في عام 1958، أما الدولة الأمنية السورية العميقة، فقد بدأت التشكّل مع إعلان حالة الطوارئ وفرض الأحكام العرفية، في أعقاب انقلاب 8 آذار/ مارس 1963، بهدف احتكار الحقل السياسي، تحت حجة «الشرعية الثورية» ومفهوم «الحزب القائد»، من خلال الأجهزة الأمنية والأدوات السياسية والنقابية المرتبطة بهذه الأجهزة، وترسّخت هذه الدولة الأمنية في عهدَي الأسد الأب والابن.

وهي تقوم على المرتكزات الآتية: احتكار السلطة والثروة والقوة، من خلال هيمنة المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية على مجمل حياة السوريين، واحتكار الحقيقة، والغلبة والقهر، وشخصنة السلطة، وجعل الناس مجرد كائنات اقتصادية. فقد قال حافظ الأسد، لعمود الشوفي (الأمين العام لحزب البعث) في سنة 1971: «الناس لهم مطالب اقتصادية في الدرجة الأولى»<sup>(1)</sup>.

وقد أدت هذه المرتكزات، من جهة، إلى إحلال الأوامر محل القوانين، والامتيازات محل الحقوق، والولاء والمحسوبية محل الكفاءة والجدارة والاستحقاق، ومن جهة ثانية، أدت إلى احتكار وسائل الإعلام المختلفة، وجعلها تُسمع السوريين ما يريد الحاكم الفرد وتمنع عنهم ما لا يريد، كما أدت إلى احتكار الموارد الاقتصادية للتحكم في قُوت السوريين وأرزاقهم، وتغوّل السلطة التنفيذية التي يترأسها الحاكم الفرد.

إنّ المنظومة الشمولية للدولة الأمنية، التي نظّمت إرهاب الدولة على المجتمع السوري، لم تفعل ذلك لصالح الدولة وإنما لصالح «قائد المسيرة». وكما كتبت حنة أرندت: «إنّ الشمولية تختلف، من حيث الجوهر، عن الأشكال الأخرى للقمع السياسي، مثل الاستبداد والطغيان والدكتاتورية، بل تحوّل دائماً الطبقات إلى جماهير، وتستبدل منظومة الأحزاب بحركة جماهيرية»<sup>(2)</sup>. وهذا ما فعلته الدولة الأمنية السورية، عندما حوّلت أغلب المجتمع السوري إلى جماهير تهتف «قائدنا إلى الأبد حافظ الأسد».

لقد كان حافظ الأسد يرى أنّ توطيد نظامه يتطلب إرساءه على قاعدة اجتماعية واسعة، لذلك قامت خطته على نقطتين أساسيتين:<sup>(3)</sup> الأولى تعبئة القوى السياسية والاجتماعية حول السلطة؛ والثانية تقوية السلطة عن طريق احتواء القوى المجتمعية لاستخدامها ضد خصوم النظام.

(1) - حنا بطاطو، فلاحو سورية، ترجمة، عبدالله فاضل ورائد النقشبندي، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، ص 339.

(2) - فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع) ص 194.

(3) - ميشيل كيلو (محمود صادق)، حوار حول سورية، ط 1 (القاهرة: دارمدبولي للنشر والتوزيع، 1993)، ص 39.



## فلسفة النظام حول الحياة السياسية

بقدر ما تميّزت فلسفة النظام في السياسة الخارجية بالبراغماتية والبحث عن التسويات والحلول الوسط، غلبت على السياسات الداخلية الدوغمائية والشعاراتية، ورفض الاعتراف بالتعددية السياسية، بما تفترضه من الاختلاف في الرؤى والتنافس والتفاوض، وانفراد حزب البعث بالمجال العام والحقل السياسي.

واعتمد حافظ الأسد على دعائم ثلاث لسلطته الفردية:<sup>(4)</sup> «أولها الجيش والأمن، حيث أصبحت أداة هائلة للسيطرة على السلطة؛ وثانيها حزب البعث، الذي كان مجرد تابع للسلطة وشبكة للمحسوبية، إذ تحوّل من حزب (طليعة) إلى حزب رعاية؛ وثالثها البيروقراطية الحكومية، التي كانت وظيفتها تنفيذ السياسة العامة المحددة من حافظ الأسد».

وتأسس النظام الأسدي السلطوي على قاعدة القوانين الناظمة التالية، للممارسة وللأداء السلطوي<sup>(5)</sup>: أولاً، أحادية السلطة واختزال مؤسسات الحكم برمتها بشخص وقرارات ورغبات الرئيس الحاكم. ثانياً، اشتراط الولاء المطلق والطاعة العمياء لكل أوامر الرأس الحاكم. ثالثاً، ضمان ولاء الأتباع بإشراكهم بالفوائد والمكاسب، بصفتها مغانم معارك ومكاسب هيمنة النظام، بحيث يصبح مقياس الولاء مدى رضوخ الأتباع للحصة المعطاة لهم من المغانم. رابعاً، التعامل مع الشارع العام بمنطق حالة «نفي عام»، بما تتطلبه من تطبيق حالة «حكم عرفي» و«إدارة عسكرية أمنية».

منذ انقلاب حافظ الأسد سنة 1970، سيطرت على السلطة مجموعة عسكرية وأجهزة أمنية، ضمنت توريث النظام إلى بشار، ولكن استمرارية النظام «كانت على حساب أي إصلاح سياسي أو تغيير عميق في تركيبة النخبة السياسية والعسكرية الحاكمة لعدة عقود»<sup>(6)</sup>. وكانت السلطة تعرف ما ترمي إليه فلسفتها من منع التفكير الصائب، بل اعتباره «جريمة ضد أمن الدولة»، لذلك حاصرت تكوّن نخبة عضوية تتواصل مع مجتمعها وتعبّر عن مطالبه.

إنّ مقارنة المفكر الفرنسي ميشيل سورا حول «الدولة المتوحشة»<sup>(7)</sup>، التي تجلت بممارسات قوات حافظ الأسد في لبنان، تعتبر إحدى المرجعيات لفهم فلسفة الدولة الأمنية السورية وتركيبية النظام، إذ إنه استطاع أن يفكك بنية السلطة التي بناها حافظ الأسد، خاصة استثمار الآلة العسكرية والأمنية وفق نموذج «العصابة»، وتدمير إرادة المعارضة في التغيير، واستخدام التناقضات الاجتماعية لخلق قوى متوازنة.

(4) - رايموند هينبوش، تشكّل الدولة الشمولية في سورية، ترجمة حازم نهار، (لندن: دار نجيب الريس، 2014)، ص 33 – 39.

(5) - نجيب جورج عوض، في معنى حكم العسكر، صحيفة «العربي الجديد» - لندن 25 تموز/ يوليو 2016.

(6) - نيقولاس فان دام، تدمير وطن (الحرب الأهلية في سورية)، مجموعة مترجمين، ط 1 (بيروت: دار جنى تامر للدراسات والنشر، 2018)، ص 137.

(7) - ميشيل سورا، سورية الدولة المتوحشة، ترجمة أمل سارة بالاشتراك، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2017).

لقد ركزت فلسفة الدولة الأمنية على خلق دولة «الخوف والصمت»، بحيث تم ابتلاع كل المظاهر الأولية لوجود حياة سياسية<sup>(8)</sup>، من خلال عدة عناصر<sup>(9)</sup>: «أولها تغوّل الأجهزة الأمنية، من خلال امتلاكها إمكانية مصادرة حقوق الإنسان السوري بدون الاعتماد على أي مستند قانوني؛ وثانيها صناعة الولاء المفرط، من خلال تقديم الولاء المطلق لـ «قائد المسيرة»، وتقديم المكافأة إلى الذين يبدعون في إنتاج أشكال جديدة من الولاء؛ وثالثها جهاز الأمن الاستباقي، من خلال توليد منظومة من القيم المنظمة للخنوع الذاتي لدى الأفراد، حيث تحولت أغلب الأسر السورية إلى جهاز أمني استباقي وفَعَال؛ ورابعها تجفيف الحياة السياسية» (كما سنرى لاحقاً).

وقد حرص رأس السلطة على إنشاء أجهزة أمنية عديدة، تراقب الشعب وتراقب بعضها البعض، بهدف خلق التنافس وتناقض المصالح فيما بينها، مع ربطها جميعها به مباشرة، كي تتحول إلى أداة رئيسية من أدوات سيطرته؛ إذ إنّ السلطة ليست سلطة الحزب أو الحكومة أو القضاء، بل هي «سلطة الأجهزة الأمنية، ما دامت هي أدوات الرئاسة الحقيقية، وما دام من غير المسموح به إطلاقاً أن يشاركها أي جهاز قضائي أو تشريعي أو تنفيذي عملها، إلا إذا أوكلت هي إليه دوراً كهذا أو ألحقت عمله بها»<sup>(10)</sup>.

ويمكن تكثيف سمات فلسفة النظام تجاه الحياة السياسية، بثلاث سمات<sup>(11)</sup>: أولها، تضيق وتقييد الحياة السياسية، طبقاً لما حدده ميثاق «الجهة الوطنية التقدمية»، الذي كرّس قانون الطوارئ والأحكام العرفية. وثانيها، تفتيت القوى السياسية وانقسامها إلى اتجاهين أساسيين، اتجاه التحق بجهة النظام، واتجاه ذهب إلى رفض الالتحاق. وثالثها، ثقافة جوهرها التلقين والعدمية الفكرية، وتغييب أهمية وضرورة الاختلاف والنقد، بهدف السيطرة على مجمل مفاصل الدولة والمجتمع. أما الذين رفضوا الالتحاق «مئة شخص أو مئتان بالكثير يعملون جدياً بالسياسة»، حسب تعبير حافظ الأسد، «سجن المزة أصلاً مبني من أجل هؤلاء»<sup>(12)</sup>. بل إنّ النظام، في عهدي الأب والابن، كان يتهمك على المعارضة ويتعالى عليها، وقد تجسد ذلك في «رفض الاعتراف بجماعات سياسية، أو أحزاب، أو تشكيلات»، ولكنه قبل في مرحلة ربيع دمشق «التفاوض مع أفراد عبر أجهزة الأمن»<sup>(13)</sup>.

وكانت المسألة المهمة، بالنسبة إلى سلطة آل الأسد، تتلخص في «كيفية الحفاظ على السلطة». وكان المدخل هو العمل من أجل «نزع السياسة من المجتمع وقصرها على حقل السلطة»، ومن أجل تحقيق ذلك تفننت في تحويل السياسة، بكونها فعالية مجتمعية، إلى أمر «لا شأن للناس به، أي إلى عزوف عنها من قبل

(8) - ملحق في أسفل متن البحث: 67 حالة تتطلب من المواطنين الموافقة الأمنية، في عام 2005.

(9) - مركز جسر للدراسات، علاقة السوريين وسلطة الحكم، إسطنبول آذار/ مارس 2018، ص 4 - 6.

(10) - ميشيل كيلو (محمود صادق): حوار حول سورية، المرجع السابق، ص 44.

(11) - بسام يوسف، الدولة الأمنية في سورية وتأثيرها على الحياة السياسية، تلفزيون سوريا 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021.

(12) - حنا بطاطو، فلاحو سورية، مرجع سابق، ص 339.

(13) - مضر الدبس، في ضوء الألم (تفكير في بني الاجتماع السياسي السوري)، ط 1 (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر 2021)، ص

المجتمع، منذ أن سيطر عليه مناخ من القمع والقهر والتهديد»<sup>(14)</sup>.

وفي المحصلة، كانت «سوريا الأسد» دولة الحد الأدنى في مجال الخدمات الاجتماعية، ودولة الحد الأعلى في المجال الأمني، وهذا من طبيعة الدول الشمولية التي «تنظم إرهاباً أيديولوجياً وبوليسياً على المجتمع، ولكن ليس لصالح الدولة ومؤسساتها الرسمية، وإنما عبر عدد كبير مشوّش من المراكز السلطوية المتنافسة، لصالح القائد»<sup>(15)</sup>. إذ إنّ من أهم مرتكزات الدولة الأمنية الاعتقاد بأنّ الاستئثار بالسلطة السياسية سيؤدي إلى الاستئثار بالثروة الاقتصادية، مما حوّل الدولة إلى دولة محدودة الرسملة، لأنّ غرض رسملتها هو «إضعاف المجتمع بدرجة تؤدي إلى استسلامه للنهب المكشوف والشامل الذي سيتعرض له، وليس نشر نظام اقتصادي - اجتماعي فيه، يغيّر علاقاته وروابطه القديمة»<sup>(16)</sup>.

وظهر ذلك جلياً بعد وراثة بشار الأسد للسلطة، خاصة بعد خطاب القسم الذي تضمن وعوداً بإصلاحات في الحياة السياسية. ولكنّ المؤتمر العاشر لحزب البعث في سنة 2005، بعد أن تمّ قطع الطريق على إمكانية الحوار الوطني من أجل تجسيد هذه الإصلاحات، إثرا نتعاش قوى المجتمع المدني السوري، من خلال المنتديات السياسية والثقافية في العديد من المحافظات، اتهم في تقريره إلى المؤتمر، تحت عنوان «المعارضة السورية» التي راهنت على وجود خط إصلاح في النظام، النشطاء في المنتديات بأنهم «معارضة غير وطنية تتعاون مع الخارج، وتركز جهودها في الحديث عن سلبيات النظام لاستخدامها في الدعاية المضادة، وتلجأ إلى إحداث الفتن الداخلية ونشر الإشاعات»<sup>(17)</sup>.

## مصادرة العمل السياسي وتجفيف الحقل السياسي

اعتادت سلطة الدولة الأمنية على مصادرة المجتمع وإخضاعه، حيث أقامت منظماتها الشعبية كامتداد لها، وقوننت الحياة السياسية في المادة الثامنة من الدستور «حزب البعث هو القائد للدولة والمجتمع»، وأخصت الحياة السياسية بـ «الجهة الوطنية التقدمية». وكانت النتيجة هي تحويل أجهزة الدولة الأمنية المجتمع إلى مجتمع الخوف المتبادل والريبة المتبادلة، وأخضعت النسيج الاجتماعي لمقاييس عملائها ومعاييرهم الأخلاقية التي هي معاييرها وقيمتها. ولعلّ وظيفتها الأساسية كانت ولا تزال محاولة السيطرة على تعددية المجتمع، وهذا غير ممكن إلا بتقليص جميع المواطنين إلى هوية واحدة ثابتة، قوامها رداً الفعل الغريزية، وتقليص حريتهم إلى مجرد الحفاظ على النوع. لقد أصبح الخوف من السلطة الأمنية ديدن السوريين، فأفقد ذلك مجتمعهم الحيوية، نتيجة الانكفاء على الذات الفردية، وفقدان المبادرة والقدرة على العمل الجماعي، وغياب كل نشاط مدني ببناء.

(14) - عبدالله هوشه، المعارضة السورية ومسألة الديمقراطية، مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية - الورشة الأولى أيلول/سبتمبر 2015، ص 15.

(15) - فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، المرجع السابق، ص 194.

(16) - ميشيل كيلو (محمود صادق): حوار حول سورية، المرجع السابق، ص 15.

(17) - أوردها إبراهيم حميدي في تقرير لصحيفة «الحياة» - لندن 9 آب/أغسطس 2005.



إنّ ما شهدته سورية، طوال العقود الخمسة الماضية، هو تعبير واضح عن استراتيجية الدولة الأمنية، التي جمعت بين القمع والولاء.

كان التوجه الأمني للنظام موجّهًا ضد المعارضة التي تنبذ العنف، بل تطالب بالانتقال من الدولة الأمنية إلى الدولة السياسية. ولم تكن مصادرة الحياة السياسية، خلال 52 سنة من سلطة آل الأسد، «مسألة اعتبارية»، بل جاءت وفقًا لرؤية تم التخطيط لها، تجلت مع الإعلان عن المادة 8 من الدستور، التي جعلت حزب البعث الحاكم هو الحزب القائد للدولة والمجتمع، وتشكيل «الجبهة الوطنية التقدمية»، التي تضم أحزابًا تابعة للسلطة، خسرت طابعها الأصلي، «تستمد شرعيتها ومبررات وجودها من علاقتها بأجهزة ومؤسسات رسمية أبقته مجرد تكوينات هامشية ليس لها من قيمة بذاتها، لكنها ذات قيمة كبيرة للسلطة، لكونها تخلق وهم التعددية في نظام يقرر أمره شخص واحد، لا يخضع لأية رقابة أو محاسبة أو مساءلة قانونية، بل يخضع كل من هم خارجه لرقابته ومساءلاته»<sup>(18)</sup>.

إنّ مراقبة المآلات التي آلت إليها أحزاب الجبهة تكون من خلال نجاح السلطة في احتوائها وتفكيكها، إذ «لم يكد يمضي عام على قيامها حتى ظهر عمق اختراقها، وكم أضعفتها انشقاقتها، وفصلتها عن حاضنتها المجتمعية، وقصرت عالمها على الأسدية ودولتها العميقة، وربطت مصيرها بها»<sup>(19)</sup>.

وكان الهدف الرئيسي للدولة الأمنية هو «نزع السياسة من المجتمع»، من خلال خمسة إجراءات<sup>(20)</sup>: أولها، تدمير المعارضة، بفصلها عن العمل السياسي وربطها بالدولة العميقة وخياراتها، واستخدامها كأدوات وظيفية تتعاون مع أجهزتها. وثانيها، تدجين المواطن والتحكّم في وعيه، عبر مراقبة وضبط ما يصله من معلومات ويتخذ مواقف انطلاقًا منها، لذلك حاولت السلطة احتكار مصادر المعلومات، وحجب ما لا يتفق مع مصالحها، والتلاعب بما يتفق معها. وثالثها، كبح تطور المجتمع، من خلال معايير أهمها فصل السوريين إلى: مجتمع سلطة، حققت بإقامته أعلى قدر من التمايز والاختلاف عن المجتمع الآخر؛ ومجتمع المواطنين، أي مجتمع المحرومين، مع أعلى مستوى من تبعيته لأجهزتها.

ورابعها، تطييف واحتواء الأقليات، حيث «حملت الأسدية إلى السياسة طائفة سوّرتها بمزق من أقليات عديدة، عملت على تطييفها وتحويلها إلى ملل تابعة للدولة العميقة، التي توكل تمثيلها إلى عملائها فيها، ليساعدوا على تطييفها ويؤهلوها للانضواء في موقع هامشي ما من النظام، بتخويفها من الأغلبية السنية من جهة، وضمها إلى بيئة أقامت سلطة صار انفرادها بالمجال العام مصدر قوة، تغري بالانتماء إليها والاستقواء بها، في مواجهة أغلبية مشتتة». وخامسها، تريبف الحياة العامة، باعتباره أحد أفعل الأساليب التي طبقها النظام لتخريب مجتمع الحرمان، وما تخلّق في سورية من مجتمع مدني، ونشأ من ارتباط بين السياسة والمدنية.

(18) - ميشيل كيلو (محمود صادق): حوار حول سورية، مرجع سابق، ص 152.

(19) - ميشيل كيلو، من الأمة إلى الطائفة (سورية في حكم البعث والعسكر)، (إسطنبول: دار موزاييك للدراسات والنشر، 2020)، ص 232.

(20) - المرجع السابق، ص 249 – 289.

ومن أجل نزع السياسة من المجتمع، شوهدت الدولة الأمنية الحياة السياسية من خلال<sup>(21)</sup> «تكريس للحزب الواحد، والقضاء على التعددية السياسية الحقيقية بامتناعها عن إصدار قانون للأحزاب وحظر نشاطات الأحزاب المعارضة، وفرض قيود صارمة على حرية التعبير والرأي، مع التماهي في الاعتقالات والقمع والتنكيل ضد النشطاء السياسيين المعارضين للنظام، مما أدى إلى عزوف السوريين عن العمل السياسي، وبالتالي تلاشي مفهوم الشأن العام والمصلحة العامة».

حيث قامت السلطة، بين منتصف السبعينيات وأواخر الثمانينات، بزج عدد كبير من النشطاء السياسيين في السجون، خاصة بعد أزمة الصراع بين السلطة والإخوان المسلمين، إذ لم يبق في الميدان غير السلطة ومن يدور في فلكها. وفي الواقع لم تشمل النتائج الأمنية والسياسية للأزمة الإخوان المسلمين وحدهم، وإنما كل الأحزاب السياسية (إسلاميين وقوميين ويساريين).

وحيال هذه الأوضاع، كان ثمة خياران أمام أحزاب المعارضة «إما أن تلوذ بالصمت وتنكفئ، وإما أن تعمل بسرية، تحاشياً لبطش السلطة. الذين صمتوا وتخلوا عن العمل السياسي عاشوا في الظل، وسوّغوا ذلك بعدم جدوى العمل السياسي السلمي في مواجهة الرصاص والمشاق والاعتقال طويل الأمد، أما الذين اختاروا المواجهة فقد خاضوا مع النظام مواجهة قاسية ودائمة غير متكافئة من حيث موازين القوى»<sup>(22)</sup>.

وهكذا، بعد أن استولى حافظ الأسد على السلطة بالقوة في سنة 1970، كانت نتيجة الاعتقالات الواسعة «استيلاء بالقوة على المجتمع، فلم يعد في سورية أحزاب سياسية أو جمعيات ثقافية أو طلابية، عدا المدجّن منها، وتدنت نوعية ما هو موجود لغياب المنافسة ودافع تطوير الذات»<sup>(23)</sup>. وبذلك تمّ وضع الأسس لإلغاء الحياة السياسية، من خلال مراهنة السلطة على منع نشوء أحزاب بديلة للأحزاب التي تمّ احتواؤها في جبهة النظام، التي يسهل على الأجهزة الأمنية التلاعب بتناقضاتها وشقها، وتجنيد عناصرها للعمل في خدمة هذه الأجهزة.

لقد لبى قيام «الجبهة الوطنية التقدمية» حاجة السلطة إلى «إطلاق يد دولتها العميقة في أية تشكيلات حزبية أو مدنية تنتمي إليها، لإبقائها فئاتاً خاماً على الصعيد السياسي، تفتقر إلى دور ووعي موحدين، وحضور مجتمعي مؤثر، على أن تنفرد أجهزة دولتها العميقة بها». إذ فرضت الأجهزة على أحزاب الجبهة الانصياع لها، إذ جعلها «ترشد المخابرات إلى منازل ومخابئ معارضين كانوا إلى الأمس قريب من رفاقهم، لاعتقالهم»<sup>(24)</sup>.

(21) - بشار العيسى، سورية ما بين العسكر والدولة المدنية (حوار لا بد منه)، صحيفة «أخبار الشرق» الإلكترونية، لندن 4 أيار/ مايو 2006.

(22) - حسن النيفي، الأحزاب السياسية في سورية 1970 – 2011. انظر الرابط:

[HTTPS://ORIENT-NEWS.NET/AR/NEWS\\_SHOW/85367](https://orient-news.net/ar/news_show/85367)

(23) - ياسين الحاج صالح، بالخلاص، يا شباب! (16 عامًا في السجون السورية)، ط 1 (لندن: دار الساق، 2012)، ص 139.

(24) - ميشيل كيلو، من الأمة إلى الطائفة... مرجع سابق، ص 243 – 245.

## انعكاسات الدولة الأمنية على أحزاب المعارضة ذات النزعات اليسارية والقومية والإسلامية<sup>(25)</sup>

في ظلّ سطوة الأجهزة الأمنية المتعددة، وتجفيف ينابيع العمل السياسي، وضعف الحاضنة الاجتماعية والأسرية للناشط المعارض في حقل السياسة، والضريبة الكبرى التي كان يدفعها، أصبح الانتساب إلى حزب معارض قضية محفوفة بالمخاطر.

في الدولة الأمنية، تذوب شخصية عضو الحزب المعارض الاعتبارية، فهو يمارس التقية والازدواجية في محيطه الاجتماعي والوظيفي، ولا يعلم عدد الأعضاء في الجماعة التي ينتمي إليها، وتدرجياً تمسك مجموعة صغيرة بالحزب وتستأثر «بأسراره»، ويتنامى بداخلها دور شخصية محددة تكون الممسكة الأشد بآلية عمل الحزب وتتحول إلى دكتاتور. حيث تضيق الأساليب الديمقراطية، وتتضاءل معها الحوارات داخل الحزب، ويتم تجنّب الخلافات وطرح الأسئلة، وتضيق دائرة اتخاذ القرارات ورسم السياسات، وفي لحظة ما تبرز الخلافات المتراكمة وتتحول إلى انشقاق ومؤامرة.

وفي الواقع، منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي، تشكل حقل سياسي معارض «التجمع الوطني الديمقراطي» (حزب الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي العربي، والحزب الشيوعي السوري - المكتب السياسي، وحزب العمال العربي الثوري، وحزب الاشتراكيين العرب، وحزب البعث الديمقراطي الاشتراكي العربي)، عمل على إعادة السياسة إلى المجتمع، ومناهضة الأسدية، التي طبقت في تعاملها مع التجمع المعلن خطاً متشعبة، حيث «فرزت مكوّناته إلى متشددين ومعتدلين، وضعفاء وأقلّ ضعفاً، وتقليديين ومجددين، ومناضلين ومهادنين. وعملت على حيك صلات مباشرة وغير مباشرة، حزبية وأمنية، معهم، وإلى اختراقهم جميعاً»<sup>(26)</sup>.

بداية، يمكن التقدير -بقسط من المؤثوقية- بأنّ تنادي الأحزاب الخمسة المعارضة للنظام عام 1975 لإطلاق حوار سياسي، من أجل تشكيل تحالف يضمّها، كان ردّاً على فعلة النظام والتفافه على فكرة التعددية من خلال تشكيله الجبهة الوطنية التقدمية وإلحاق أحزابها بحزب البعث وفقاً للمادة الثامنة من دستور 1973، ولكل من الأحزاب المشاركة دوافعه ورؤيته ومواقفه؛ فحزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي، وأمينه العام الراحل الدكتور جمال الأتاسي، كان قد غادر الجبهة بعد أن نكث بمفاوضو البعث بوعدهم بأن يلغوا المادة الثامنة من الدستور، بعد عام من تاريخ انطلاق الجبهة، بحجة منحهم الفرصة لتبريد الرؤوس الحامية داخل البعث، وما إن غادر حتى اكتشف أنهم دبّروا انشقاقاً داخل الاتحاد، تزعمه حسيب كيالي وتالياً صفوان قدسي الذين رفضوا مغادرة الجبهة، في حين أنّ انشقاق الحزب الشيوعي - المكتب السياسي آنذاك، بقيادة رياض الترك، عن الحزب الشيوعي الأم (خالد بكداش)، كان في جانب منه بسبب الموقف من الدخول في جبهة النظام، وكان الوضع ذاته عند الراحل عبد الغني عياش، بانشقاقه عن عبد الغني قنوت (حركة الاشتراكيين العرب)، أما حزب العمال الثوري العربي، فلم يشارك مع النظام في

(25) - انظر الشهادات في الملف المرفق: أحمد مظهر سعدو، جورج صبرة، حسن النيفي، راتب شعبو، طلال مصطفى، فرج فرج، مازن عدي، محمود الوهب، مصطفى الدروي، مهران الشامي، موفق نيربية، نادر جبلي، ندى الخش، هنادي زحلوط.

(26) - ميشيل كيلو، من الأمة إلى الطائفة... مرجع سابق، ص 241.

حوارات تخص الجبهة، وبخصوص حزب البعث العربي الاشتراكي جناح 23 شباط، فقد كانوا مستبعدة من أي حوار، ولديهم شعور عميق بالظلمة بأن السلطة سُرقَت منهم، على يد رفاقهم، ولم يتح لهم ترجمة رؤيتهم على المستويين القومي والقطري وكذلك تجاه القضية الفلسطينية.

استمرت الحوارات حتى العام 1979، وتشكل التجمّع على أساس أنه إطار سياسي مفتوح لأحزاب ومنظمات سياسية، وشخصيات عامة ومواطنين مستقلين، وتألّف من أحزاب سورية معارضة ومحظورة، وذات تلاوين أيديولوجية مختلفة، منها الشيوعي والعلماني والعروبي والوحدوي والاشتراكي، وبحسب للتجمع أنّ من أهم المبادئ التي قام عليها هي: الاعتراف بالتنوع والاختلاف، بصفتها مصدر غنى وإثراء للواقع السوري، إذا ما استُخدم على الوجه الصحيح، واعتماد الحوار الديمقراطي، والانطلاق من الوحدة الوطنية والمصلحة العامة والاحتكام إليهما، والتعويل على قدرات الشعب في إنجاز التغيير المنشود، والاعتراف بحقه في اختيار النظام السياسي الاجتماعي الاقتصادي الذي يحقق مصالحه، ونظام الحكم الذي يحمي هذه المصالح، ويصونها ويعبّر عن هويته القومية.

لم يُتَح للتجمّع أن يوصل رسالته كما يريد، وأن يقوم بدوره الذي انطلق من أجله؛ فقد تزامنت انطلاقته مع الصدام الكبير بين النظام وحركة الإخوان المسلمين، بداية الثمانينيات، وعندما حَسَم النظام الصراع لصالحه بفضائع كبيرة، وبغطاء دولي غير معلن، وتفَرَّغ بعدها لبقية القوى السياسية ملاحقة واعتقالاً وتصفية سياسية، حيث امتلأت السجون بالآلاف من نشطاء الأحزاب كافة؛ دخلت سورية مرحلة من الموات السياسي، وسطوة غير مسبوقة للأجهزة الأمنية، دامت نحو عقد ونصف العقد من الزمن، كانت فيها القوى السياسية -ومنها قوى التجمع- في حالة انكماش وحرص على الوجود، وانتظار ظروف أفضل تتيح إمكانية للعمل السياسي، حرص التجمّع فيها -من خلال خطابه ونشاطه السياسي- على أن يحدد موقعه المعارض للنظام، لكن دون التصعيد لدرجة الصدام مع النظام، وفي الوقت ذاته، لم يعتمد النظام إلى تصفية التجمّع، ما دام يتحرك ضمن هذه الحدود التي يتحملها. وعلى سبيل المثال، ولفهم واقع العمل السياسي آنذاك في عام 1997، وصلت إلى الدكتور جمال الأتاسي أمين عام التجمع رسالة غير مباشرة، نقلها الدكتور بديع الكسم، بأن الرئيس الأسد ينوي فتح حوار وطني باتت تحتاجه سورية، مما دفع الدكتور حينها إلى كتابة افتتاحية «الموقف الديموقراطي»، النشرة السياسية للتجمع، حدد فيها رؤية التجمع لمناخ الحوار ومقدماته وشروطه، فما كان من النظام إلا أن اعتقل من ضمن حملة واسعة في حمص أربعة عشر عضواً من التجمع، في رسالة مضادة أراد النظام أن يقول، للتجمع ولكل المعارضة، إنه هو من يحدد الحوار وأبعاده. وللمفارقة، كانت تلك أوّل مرة، في تاريخ النظام، يُطلق فيها سراح المعتقلين بعد 27 يوماً من تاريخ اعتقالهم، وكأنه أراد القول هل وصلتكم الرسالة؟

في السنوات الأخيرة من عقد التسعينيات، عكف التجمع على صياغة وثائق سياسية، كانت الغاية منها عقد مؤتمر للتجمع، وعلى الرغم من أنّ اللجنة المكلفة بإعداد الوثائق قد أنجزتها، وتمت عملية توزيعها من أجل تلقي الملاحظات من كوادر أحزاب التجمع وبعض الشخصيات المستقلة، فإن المؤتمر لم يُعقد، ولم تقرّ الوثائق لسببين: أولهما، تقدير قيادة التجمع حينها بأنّ المناخ الأمني غير ملائم لعقده، ويمكن أن تكون ردة فعل النظام أكبر من أن يستطيع التجمع تحملها. وثانيهما، أنه كان هناك كثير من الردود والملاحظات المثقلة بالأيديولوجيا القومية، خصوصاً التي قرأت في وثائق التجمع تراجعاً بمعنى من المعاني عن مواقفه السياسية، من حيث جذريته تجاه النظام، دون أن يعينهم بشيء تطورات الواقع السوري عبر عقدين من الزمن.

وعلى إثر التحوّلات الكبرى التي أفرزها سقوط جدار برلين، حاولت أحزاب التجمع إجراء مراجعة عامة لأوضاعها في أوائل تسعينيات القرن الماضي، من خلال ورشة عمل محدودة لعدد من رموز التجمع، وصلت إلى «مشروع برنامج سياسي» و«مشروع لائحة داخلية»، على أمل «الإسهام في إحياء السياسة»، من خلال تحويل التجمع إلى «تيار سياسي» يلبي حاجة الواقع السوري إلى التغيير. ولكنّ الفشل كان مصير هذه المحاولة، بل إنّ عبدالله هوشة، أحد العاملين على المشروع، أمّهم من بعض أوساط حزبه بـ«التأمّر مع جمال الأتاسي وآخرين من أجل تصفية الحزب».

بخلاف أحزاب التجمّع، لم يكن لجماعة الإخوان المسلمين مطالب تتعلق بالانتقال للنظام الديمقراطي، فقد تأرجحت مواقفها من النظام، بين صراع واستجابة لدعوات المصالحة معه<sup>(27)</sup>. ففي عام 1979، حين كانت هناك مؤشرات على تزايد الاستياء الشعبي من النظام، وقد توجّ بمؤتمرات للنقابات المهنية (المحامين والأطباء والمهندسين والمعلمين) طالبت بالحرية والديمقراطية وإلغاء حالة الطوارئ وإطلاق سراح المعتقلين، وانتهى الأمر بحلّ النقابات واعتقال قادتها، قال الشيخ أمين يكن إنه أخذ موافقة حافظ الأسد على مبادرة للحوار مع جماعة الإخوان الذين وافقوا على المبادرة<sup>(28)</sup>. ولكنّ حافظ الأسد رفض مطالبهم، فاتجهوا نحو تشكيل «الجمهية الإسلامية في سورية»، التي أصدرت بياناً سياسياً، تحت عنوان «بيان الثورة الإسلامية في سورية ومنهجها»، وقّعه قادتها: سعيد حوى، وعلي صدر الدين البيانوني، وعدنان سعد الدين<sup>(29)</sup>.

بعد مجزرة حماة في شباط/فبراير 1982، استتبّ الأمر لنظام الأسد، وتمّ القضاء على أي وجود فعليّ للجماعة في سورية، وبينما اعتُقل من تبقى من أعضاء الجماعة وقواعدها وتعرّضوا للتصفية تبعاً، كانت قيادات الإخوان في الخارج. وهكذا، فقد أدى قمع الأجهزة الأمنية ونزع السياسة من المجتمع السوري، بعد مجزرة حماة والاعتقالات الواسعة لمختلف أطراف المعارضين، إلى ظهور أحزاب «مغلقة ومعزولة عن محيطها الاجتماعي»، وجعلها «أقرب إلى الاستقالة السياسية والثقافية»<sup>(30)</sup>.

بعد أن ألغت الدولة الأمنية الحياة السياسية السلمية القائمة على التعددية، ومجيء الوريث بشار الأسد عام 2000، لم تختَر أحزاب المعارضة العمل السري، بل راهنت، خاصة بعد خطاب القسم للوريث،

(27) - دخلت في صراع مع النظام منذ 1964 في حماة، بعدما نصّت قوانين الطوارئ على عقوبة الإعدام لكلّ من يثبت انتماءه إلى الإخوان، حيث قصف جيش النظام مسجد «السلطان». ثم جاءت أزمة الدستور في العام 1973 وما تبعها من اغتيال الطليعة المقاتلة للدكتور محمد الفاضل المشارك الرئيسي في وضع الدستور الجديد، وحادثة مدرسة المدفعية في حلب عام 1979، حيث قتل 83 تلميذاً ضابطاً علوياً، التي أدت إلى اعتقال قياداتهم وإعلان الحرب الاستثنائية ضدهم. وصولاً إلى إصدار حافظ الأسد القانون رقم 49 في العام 1980 الذي حظر الحركة وعاقب كل من يثبت انتماءه لها بالإعدام. واستمر العنف بين الجانبين حتى شنّ النظام حملة لسحق الطليعة المقاتلة بعملية عسكرية كبرى استهدفت مدينة حماة في شباط/فبراير 1982، على مدى شهر كامل، من 2 إلى 28 شباط/فبراير، قتل فيها ما بين 10 آلاف و25 ألفاً من سكانها. بعد هذه الأحداث، غابت الجماعة عن الحياة السياسية داخل سورية، وهاجر قادتها وكثير من أعضائها الناجين إلى الخارج.

(28) - مطالبهم مقابل الصلح مع النظام كانت تقتصر على إطلاق سراح معتقليهم وإلغاء القانون 49 لعام 1980 الذي يحكم بالإعدام على أعضاء تنظيم الإخوان المسلمين، بالإضافة إلى حرية العمل الدعوي على طريقة البوطي وكفتارو.

(29) - نيقولاس فان دام، تدمير وطن...، مرجع سابق، ص 154.

(30) - عبدالله هوشة، المعارضة السورية ومسألة الديمقراطية، مرجع سابق، ص 16 و17.

على إمكانية إصدار قانون لتشكيل الأحزاب، وكانت أهدافها إصلاحية<sup>(31)</sup>: «أولها، مطالب محددة، تتمثل في وقف العمل بالأحكام العرفية، وإطلاق سراح السجناء السياسيين، وعودة المنفيين، والاحتكام لصناديق الانتخاب. وثانيها، طمأنة النظام بأنه ليس من أهدافها إسقاطه أو تغييره. وثالثها، اتخذت العلنية أسلوباً لنشاطها، أي أنها رفضت أساليب العمل السياسي السري، وكشفت نفسها للسلطة. ورابعها، تمسكت بالاعتدال وبالممكن، في الأهداف والوسائل».

وأبدى بعض عناصر النظام الأمني عام 2003 شيئاً من المرونة، مثل بهجت سليمان، الذي كتب: «في سورية، ليس هناك معادون للنظام القائم فيها وإنما هناك معارضون له، غير أنّ معارضتهم هذه لا تندفع إلى ما هو أبعد من المطالبة بتحقيق بعض الإصلاحات السياسية والاقتصادية». ومن المرجح أنّ هذا الموقف «المرن» من المعارضة كان مجرد توزيع أدوار بين أركان الدولة الأمنية، والدليل على ذلك أنه بدلاً من التواصل مع هؤلاء المعارضين، «حمل بشار الأسد بقوة على المثقفين اليساريين، في محاولته تصفية البديل المعقول الذي شكّلوه لحكمه»<sup>(32)</sup>.

ومن الواضح أنّ الأجهزة الأمنية كانت تدرك نتائج عملها على مستوى ضخامة المفارقات التي كانت تعيشها أحزاب المعارضة، ذلك أنّ السلطة في هذه الأحزاب، مثل السلطة الحاكمة، ذات طابع شخصي، «يختزل الحزب في قيادته، والقيادة في مكتبها السياسي، وهذا الأخير في الأمين العام»<sup>(33)</sup>.

إنّ نهج الدولة الأمنية أدى إلى انحسار دور أحزاب المعارضة ذات النزعات الديمقراطية، وقد ظهر ذلك جلياً في عدم قدرتها على مواكبة الحراك الشعبي السوري، منذ انطلاقه في آذار/ مارس 2011 حتى الآن، بل إنها لم تستطع أن تؤثر في الكيانات السياسية والمجتمعية الجديدة، التي جاءت تعبيراً عن تعطش السوريين إلى السياسة التي غابت عنهم طوال عقود من الزمن. ولكنّ أغلب هذه الكيانات لم يُكتب لها النجاح في التحول إلى رافعة للعمل السياسي، بل إنها لم تمتلك مقومات البقاء والاستمرارية، أي الحوامل الفكرية والاجتماعية والزعامات السياسية المؤسسة لها.

وبعد مرور ما ينوف على عشر سنوات من حراكهم لأجل الحرية والكرامة، ما زال السوريون بحاجة ماسة إلى الانتظام في مؤسسات سياسية ومجتمعية فاعلة تعبّر عن تطلعاتهم ومصالحهم، وإلى الإقلاع عن الحذر المتوارث من الدولة الأمنية، إضافة إلى أمور أخرى، من أهمّها<sup>(34)</sup>: 1 - افتقار السوريين إلى ثقافة سياسية، وافتقار الوعي السوري العام إلى فهم طبيعة الدور الذي تسهم من خلاله الأحزاب السياسية في عملية التغيير. 2 - الدور الباهت والهزيل لأحزاب المعارضة التقليدية في مسار الثورة السورية، وعدم قدرتها على مواكبة الثورة سياسياً. 3 - خيبة الجماهير السورية من ثمرة أي نشاط حزبي. 4 - عدم قدرة الأحزاب

(31) - منذ مصري، تم القضاء على المعارضة السورية... انبسطوا - موقع «كلنا شركاء في الوطن» الإلكتروني، 15 شباط/ فبراير 2008.

(32) - مايكل كير وكريغ لاركين، العلويون في سورية (الحرب والدين والسياسة في المشرق)، ترجمة رضوان زيادة وأحمد العبد، ط 1 (الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2021)، ص 277.

(33) - جاد الكريم الجباعي، المعارضة السورية ومسألة الديمقراطية، مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية - الورشة الأولى، أيلول/ سبتمبر 2015، ص 14.

(34) - عبد الله هوشه، المعارضة السورية ومسألة الديمقراطية، مرجع سابق، ص 16 و17.



والكيانات السياسية، سواء التقليدية أو الجديدة، على إنجاز مشروع سياسي قادر على استيعاب تطلعات السوريين.

ولعلّ ظهور جيل جديد من السوريين، الأقل أيديولوجية والأكثر انفتاحًا على الحوار والبرامج الواقعية، والناشط بين اللاجئين السوريين برؤى جديدة للحياة البشرية، بمصطلحات وشعارات وبوعي سياسي جديد يتمحور حول برامج سياسية واقعية تقطع مع الرؤى النظرية وتتطلع إلى الواقع المعاش وتستجيب لحاجات الناس الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يمكن أن يعيد السياسة إلى المجتمع السوري.



## تجليات الدولة الأمنية في مختلف مستويات الحياة السياسية

كان الخطاب الشعبوي لحافظ الأسد يتحدث عن الشعب وإرادة الشعب وسلطة الشعب ودولة الشعب، وأنه مع الديمقراطية، وقد تم تأطير هذا الخطاب على مستويات ثلاثة:

### مستوى حزب البعث

منذ انقلابه في عام 1970، امتزج تاريخ حزب البعث ونظامه بسيرته، بوصفه «قائد المسيرة»، وقد عبّرت مؤتمرات الحزب وقياداته عن مشاعر الحبور بـ«القيادة التاريخية الاستثنائية».

لقد كانت زيادة الطاقة الاستيعابية للحزب عاملاً مهماً في تمدد نفوذ حزب البعث بين أفراد الشعب، وخصوصاً منهم الفلاحين وأبناء الطبقة الوسطى. ف«في أوائل عام 1963، كان هناك حوالي 400 عضو مدني فقط، بينما ارتفع إلى أكثر من 370107 عضو (عامل ونصير) في عام 1979، وإلى أكثر من مليون (عامل ونصير) في عام 1992. وهذا في دولة لا يتجاوز مجموع سكانها 12 مليون نسمة في عام 1992»<sup>(35)</sup>. إذ إنّ سلطة الأسد فتحت باب الحزب على مصراعيه أمام المنتسبين الجدد، وجعلت الانتساب إلى الحزب أمراً مرغوب فيه من أجل ضمان القبول في المعاهد والجامعات، وضمان الحصول على الوظيفة.

مع الانقلاب، دخلت السلطة مساراً جديداً، «أصبحت فيه الأجهزة الأمنية هي المشرف الحقيقي على الحياة الداخلية للحزب، وبالتالي غدا الارتقاء الحزبي والاجتماعي مرتبطين بالولاء لها»<sup>(36)</sup>. فبعد ترسيخ سلطة الانقلاب، كان جهاز الحزب المدني «يعكس بنية السلطة داخل جهاز الحزب العسكري»، وقد عمدت الأجهزة الأمنية للنظام إلى حرف حزب البعث عن مبادئه الرئيسية المعلنة، واستغلال أعضائه لما فيه مصلحة النظام، وكان ذلك من خلال «تحويل دورهم بتكليفهم بكتابة التقارير عن المواطنين وتنظيم التظاهرات المؤيدة وتمجيد القائد، وحمل السلاح عند الضرورة، ولتصبح مسؤولياتهم في النهاية مشابهة تقريباً لمسؤوليات أي مؤسسة أمنية، وظيفتها خدمة النظام مقابل بعض المكاسب والامتيازات والحماية»<sup>(37)</sup>. ولم يمض وقت طويل حتى انقلب الحزب مؤسسة انتمائية نفعية خاضعة للأجهزة الأمنية، وسرعان ما انخرط أعضاؤه في تعامل مباشر أو غير مباشر مع مختلف فروع الاستخبارات، وأخذوا يعتبرون كتابة التقارير الأمنية واجباً تنظيمياً، فدانوا بالطاعة لرئيس فرع المخابرات أكثر بكثير من طاعتهم للأمين فرع الحزب. وهكذا، تغلب الكم على النوع، «بعد أن تسرب إلى صفوف الحزب انتمزيون، كالزئبق الرجراج، شغلهم الشاغل الوصول إلى مواقع القيادة والمسؤولية لتحقيق المكاسب المادية والمعنوية»<sup>(38)</sup>.

(35) - طارق ناصيف، تجليات الحوكمة الرشيدة في الواقع السوري المعاصر، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 24 آب/ أغسطس 2020.

(36) - شمس الدين الكيلاني: الحزب والسلطة في سورية، صحيفة «المستقبل» اللبنانية، 20 حزيران/ يونيو 2007.

(37) - بشار العيسى، سورية ما بين العسكر والدولة المدنية (حوار لا بد منه)، صحيفة «أخبار الشرق» الإلكترونية، 4 أيار/ مايو 2006.

(38) - نيقولاس فان دام، الصراع على السلطة في سورية (الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة)، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006)، ص 180.



على أبواب المؤتمر العاشر للحزب في عام 2005، الذي أملت بعض النخب السورية أن يجسد شعار الإصلاح الذي ما فتئ النظام يكرره منذ وراثته الحكم في عام 2000، رأى الراحل ميشيل كيلو<sup>(39)</sup>:

1. «أنه على حزب البعث العربي الاشتراكي أن يجري مراجعة عميقة لمسار السنوات الأربعين الماضية، يفيد فيها من الخبرة التاريخية، التي عاشتها البلاد ومن الواقع الراهن، كي يستطيع الحزب أن يرسم خطوات نحو المستقبل.

2. يجب أن يبحث المؤتمر القطري للحزب عن طرق للمشاركة السياسية التي تكفل دورًا لمجتمع سورية وشعبها في الشؤون العامة، على أن يقر إصدار قانون أحزاب وفصل السلطات وإلغاء حالة الطوارئ والأحكام العرفية وتقييد صلاحيات أجهزة الأمن وتحرير التعليم والقضاء والإدارة من الوصاية.

3. إعادة النظر في علاقة الحزب بالسلطة، وفصل المجالات التي تتقاطع فيها صلاحياتهما لرفع الكبح المتبادل الذي يمارسه تداخلهما على عمل كل منهما، والأخذ بمبدأ الشفافية والمحاسبة في عملهما، إذ ليس من المعقول أن يتحصن أي شخص بصلاحياته أو موقعه في الحزب، كي يضع نفسه فوق القانون والمساءلة، ويتصرف وكأن الحزب مزرعته الخاصة به يفعل بها ما يشاء».

وقد جاءت نتائج المؤتمر مخيبة لآمال هذه النخب، التي كانت حريصة على الانتقال التدريجي السلس من نظام الحزب الواحد إلى نظام تعددي.

### مستوى الجبهة الوطنية التقدمية

تم تشكيل «الجبهة الوطنية التقدمية» بناءً على أوامر مباشرة من حافظ الأسد، تحت غطاء توفير المشاركة السياسية والتعددية الحزبية إلى جانب حزب البعث الحاكم، بحيث لا تبدو الحكومات السورية ومجالس الشعب خالية من مشاركات حزبية. وفي الواقع، لم يقتصر استغلال النظام للأحزاب على البعث فقط، بل شمل الأحزاب السورية الأخرى، وذلك من خلال حصر نشاطها في إطار الجبهة التي قامت لسبب وحيد هو إضفاء شكل ديمقراطي على النظام، بالرغم من إصراره على ألا تتمتع الأحزاب المنضوية تحت هذه الجبهة بشخصية اعتبارية أمام القانون، كما منعها من العمل والانتشار، وبالأخص بين الطلاب والعسكريين.

المادة الثامنة من الدستور «حزب البعث هو قائد الدولة والمجتمع» غيّبت هيبة الأحزاب المنضوية تحت لواء الجبهة، وعززت الانتهازية السياسية بين قيادات تلك الأحزاب، مما أبعدها عن هموم الشارع، وتطلعات الشعب المنهك، ففقدت كثيرًا من شرعيتها. وباتت العديد من تلك الأحزاب «تموّل من السلطة الحاكمة، وأصبح العديد من مكاتبها مكاتب عمل شكلية ترتبط باسم المؤسس والعائلة الوريثة له، أو من المقربين منه، مما غيّب معايير الشفافية»<sup>(40)</sup>. إضافة إلى أنّ حافظ الأسد جعلها مجرد واجهة لديمقراطية مزعومة لا وجود لها، ولم يكن لها أي دور حقيقي في الحياة السياسية.

(39) - ميشيل كيلو،

على أبواب المؤتمر القطري لحزب البعث العربي الاشتراكي.. آراء لمتقنين ومفكرين وكتاب ونشطاء، صحيفة «تشرين» 17 أيار/ مايو 2005.

(40) - عصام خوري، الأحزاب السورية ومعايير الحكم الرشيد، صحيفة «أخبار الشرق» الإلكترونية، 28 كانون الثاني/ يناير 2006.

كانت القوة الأمنية هي الأداة الناجعة لتوطيد دعائم الاستبداد الأسدي، وباتت أكثر نجاعة، عندما تمّ قوننتها في المادة الثامنة من الدستور، حيث تحددت سمات الجبهة بـ<sup>(41)</sup>:

1. «شكّلت هذه الجبهة بقرار سياسي، وليس لوجود الأحزاب المنضوية تحتها أي صفة قانونية. بل يمكن إلغاء وجودها بقرار سياسي أيضاً.
2. خضوع أحزاب هذه الجبهة جميعها لمراقبة أمنية شديدة، بل إنّ عددًا من كوادرها الحزبية لا تخفى ارتباطاتهم الأمنية مع فروع الاستخبارات السورية وأقسامها.
3. عدم وجود أي دور سياسي فاعل لهذه الأحزاب، وإبعادها عن صنع القرار وجعلها ملحقّة بالسلطة ولا تحظى بأي قدرة على المبادرة، بل هي لا تملك الحق بإصدار جريدة أو مطبوعة من دون موافقة أمنية.
4. لقد أدت هذه الأحزاب وظيفية دعائية لنظام الأسد، الذي كان يحرص على إيهام الآخرين بأنّ ثمة أحزابًا في سورية غير حزب البعث».

ليست أحزاب الجبهة أحزابًا بمعنى الكلمة الحقيقي، إنها ليست ائتلاف أشخاص انضموا إليها على أساس طوعي، وهي تفتقر إلى برامج مستقلة، ولا تمثل فئات أو تكوينات أو مصالح مجتمعية معينة، ولا تدير توازنات سياسية في فضاء مجتمعي تناضل لجعله حرًا، ولا تعيش حياة داخلية منفتحة. وقد كانت في غالبيتها وليدة أسباب نفعية وانتهائية، فبُنيت التكتلات وصيغت المؤامرات للحصول على كرسي وزاري أو مقعد نيابي أو موقع في المجالس المحلية. وأدى ذلك مع الزمن إلى تشكّل شريحة من المستفيدين والفاستدين داخل تلك الأحزاب، أصبح همها وهاجسها الأساس كيفية الحصول على امتيازات مادية ومعنوية أكثر وكيفية الاحتفاظ بها لأطول فترة ممكنة. لقد «حضرت المصالح وغابت البرامج والأفكار والمواقف، وتلاشت الصفات النضالية والكفاحية، والسياسية، عندما كفّت تلك الأحزاب عن التعبير عن مصالح الناس والدفاع عنهم أمام سلطة الدولة التي اندمجوا بأجهزتها، كما فعل الحزب الحاكم، واستفادوا من امتيازاتها»<sup>(42)</sup>.

## مستوى المعارضة خاصة بعد توريث السلطة لبشار الأسد

(إطالة على تجربتي إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي وجماعة الإخوان المسلمين)

انطلقت سلطة آل الأسد من أنّ أمن الدولة السورية يقتضي أمن النظام واستقراره، واعتبرت المجتمع المحكوم منبع الأخطار الأمنية؛ إذ إنّ الاستقلال الاجتماعي محظور، والمعارضة السياسية ممنوعة، ولا مقام للسياسة في الدولة الأمنية، «ليس هناك اختلافات نسبية ومصالحية تحل بالسياسة، وليس هناك فسحة للتسويات والتفاوض والمساومات والحلول الوسط. المساومة الوحيدة التي يرضى بها النظام هي التي يقبل فيها الطرف الآخر بإلغاء ذاته... هذا المفهوم المتطرف خطير أمنياً، وضار سياسياً، ومفسد أخلاقياً»<sup>(43)</sup>.

(41) - حسن النيفي، الأحزاب السياسية في سورية 1970 - 2011، مرجع سابق.

(42) - حازم نهار، هل يبقى البعث في سورية على صيغة الجبهة الوطنية التقدمية؟، صحيفة «الحياة» لندن، 4 أيار/ مايو 2005.

(43) - ياسين الحاج صالح، صورتان لمفهوم الأمن الوطني السوري/ مقارنة نقدية (1)، صحيفة «السفير» بيروت، 2 شباط/ فبراير 2006.

اضطرت الأحزاب السياسية، التي لم توافق على العمل وفق «ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية»، إلى مواجهة خيارات بالغة القسوة، وكان عليها أن تختار بين مواجهة علنية مع سلطة قمعية، أو أن تصمت، أو أن تذهب إلى خيار العمل التنظيمي السري. حيث ظل الحراك السياسي السوري يتقلص شيئاً فشيئاً، متناسلاً بشكل عكسي مع تطور أجهزة القمع. وجاء صراع الإخوان المسلمين العنفي مع النظام، في نهاية عقد السبعينيات ومطلع الثمانينيات، ليفرض أجهزة المخابرات والجيش كسلطة مطلقة، وليسحق تماماً كل الهوامش الضيقة أصلاً للعمل السياسي، خاصة بعد حملة الاعتقالات الكبرى لنشطاء التجمع الوطني الديمقراطي، في تشرين الأول/أكتوبر 1980.

وفرض تعوّل الدولة الأمنية، وشروط العمل السري للأحزاب السياسية المعارضة، شروطه المجحفة على آليات عمل هذه الأحزاب، وعلى بنيتها الداخلية، ومدى علاقتها بالمجتمع الذي تعمل فيه، ومن ثمّ على مجمل نشاط هذه الأحزاب، وعلى ديناميكيتها، أي فعاليتها وحضورها في المشهد السياسي، ولا سيما أنّ هذه الأحزاب خسرت، بحكم شروط القمع الشديدة وبحكم سرّيتها، أهم الأدوات السياسية التي تمتلكها الأحزاب السياسية في الظروف الطبيعية للعمل السياسي، كالتظاهر، والاعتصام، والتجمعات وغير ذلك. يضاف إلى هذا حرمانها التام من امتلاك وسائل إعلام، ومنع حرية النشر، والطباعة؛ إذ «خاض معظم أعضاء الأحزاب السرية تجارب مريرة، سواء عبر الاعتقال أو التخفي، أو الهروب خارج البلاد، وكان لها جس الملاحقة الأمنية تأثيره الشديد على علاقتهم، وتصورهم للعمل السياسي وشروطه، الأمر الذي أنتج في معظم حالاته بنى سياسية مشوّهة، تمارس السياسة بشكل نظري، وليس لها علاقات حقيقية داخل المجتمع، وهذا ما اتضح لاحقاً عندما انفجرت الثورة السورية»<sup>(44)</sup>.

شارك التجمع الوطني الديمقراطي بفاعلية في ربيع دمشق وظاهرة المنتديات، حتى بعد حملة النظام على المنتديات وإغلاقها، بعد خطاب عبد الحلیم خدام على مدرج جامعة دمشق، نهاية آب/أغسطس 2001، واتهامه المنتديات بأنها تجرّ سورية نحو الجزارة، وقد شملت الحملة عددًا من أبرز ناشطي المنتديات، إلا أن النظام أبقى على منتدى الأتاسي حتى تاريخ 24 أيار/مايو 2005، بناءً على تقدير السلطة بأن من يديره الاتحاد الاشتراكي، لكن بعد ندوة عُقدت في المنتدى حول الإصلاح السياسي في سورية، في 27 آذار/مارس 2005، شارك فيها الإخوان بورقة قرئت نيابة عنهم؛ ألغى النظامُ المنتدى، متخذًا تلك الورقة ذريعة، وسجن عددًا من أعضاء إدارته.

### إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي

كانت المهمة العظمى التي قام بها التجمع لصالح تفعيل العمل السياسي هي تبني فكرة إعلان دمشق، والمضي بها حتى انطلاق الإعلان بتاريخ 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2005.

جاء بفكرة الإعلان اثنان من أبرز ناشطي المجتمع المدني، هما الراحلان ميشيل كيلو وحسين العودات، ووضعوا الفكرة في عهدة التجمع الوطني الديمقراطي، الذي تابع المهمة بدءًا بصياغة الوثيقة التأسيسية، ثم التفاوض مع القوى السياسية المعارضة حتى تاريخ إنجازها يوم الإعلان عن انطلاقته. وأكدت الوثيقة أنّ التحولات المطلوبة تشمل مختلف جوانب الحياة، وتشمل الدولة والسلطة والمجتمع، وتؤدي إلى تغيير

(44) - بسام يوسف، الدولة الأمنية في سورية وتأثيرها على الحياة السياسية، تلفزيون سوريا، 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

السياسات السورية في الداخل والخارج، وأن إقامة النظام الوطني الديمقراطي هي المدخل الأساس في مشروع التغيير والإصلاح السياسي، ويجب أن يكون سلمياً ومتدرجاً ومبنياً على التوافق، وقائماً على الحوار والاعتراف بالآخر، وإطلاق الحريات العامة، وتنظيم الحياة السياسية عبر قانون عصري للأحزاب، وتنظيم الإعلام والانتخابات وفق قوانين عصرية توفر الحرية والعدالة والفرص المتساوية أمام الجميع.

ضمّ الإعلان أوسع طيف سياسي في تاريخ سورية، مشكلاً ائتلاًفاً من أحزابٍ وهيئاتٍ وشخصياتٍ مستقلة، فقد كانت هناك أحزاب التجمع ومنظمات المجتمع المدني والجهبة والتحالف الكرديين، اللذين يضمنان تسعة أحزاب إضافة إلى حزب يكيّتي، كذلك ضم حزب المستقبل (نواف البشير) والمنظمة الأثرورية الديمقراطية ومجموعة الإسلاميين الديمقراطيين، إضافة إلى عشرة من الشخصيات المستقلة بعضها يحمل مشروعاً ليبرالياً، وقد أعلنت انطلاقة الإعلان عبر مؤتمر صحفي بُث مباشرة من مكتب المحامي حسن عبد العظيم، الناطق الرسمي باسم التجمع، لكنّ الشرطة اقتحمت المكتب وصادرت الكاميرات وأوقفت المؤتمر، وكان الإعلان قد وصل إلى العالم الخارجي، وعلى الفور، أعلنت حركة الإخوان المسلمين وحركة العدالة والبناء انضمامهما إلى الإعلان، مع التنبيه بأنّ الإخوان لم يكونوا بعيدين عن المشاورات التي سبقت انطلاقة الإعلان.

تمدد الإعلان بسرعة، وتشكلت له منظمات في كل المحافظات السورية، واستطاع تشكيل 11 منظمة في 11 دولة من دول المهجر. أما نظام الدولة الأمنية، فقد تصيّد الفرصة لضرب الإعلان في محطتين: أولاًهما، بعد التوقيع على إعلان دمشق - بيروت في أيار/ مايو 2006، الذي دعا فيه الموقعون، وهو سوريون ولبنانيون، إلى إعادة النظر بالعلاقات السورية - اللبنانية المختلة، وإعادة بنائها على أسس عادلة، تُخرج لبنان من أسر العلاقة المجحفة التي فرضها عليه النظام الأمني السوري، حيث اعتقل عشرة من الموقعين، وثانيتها، اعتقاله 14 عضواً ممن حضروا المجلس الوطني لإعلان دمشق، الذي انعقد في دمشق بحضور 163 عضواً، بتاريخ 1 كانون الأول/ ديسمبر 2007، الأمر الذي حال دون إمكانية عقده مرة أخرى داخل سورية.

### جماعة الإخوان المسلمين

بعدما انتقلت قيادة الجماعة إلى الخارج، بعد مجزرة حماة في العام 1982، عاشت تقلبات وتناقضات كثيرة، إذ أعلنت معارضتها للنظام من خلال تشكيلات معارضة عدة، بدعم من نظام صدام حسين في العراق، أبرزها «جبهة الإنقاذ الوطني»، وكانت جريمة 11 أيلول/ سبتمبر 2001، وما رافقها من توجه أميركي لدعم اتجاهات إسلامية معتدلة، مفصلاً مهمّاً في مراجعات الجماعة لوثائقها، حيث أصدرت مشروع «ميثاق الشرف الوطني للعمل السياسي في سورية»، في أيار/ مايو 2001، وعُرض خلال مؤتمر المعارضة السورية في آب/ أغسطس 2002 في لندن. ثم أصدرت في عام 2004 كتاباً من 180 صفحة، بعنوان «المشروع السياسي لسورية المستقبل»، يتضمن رؤية الجماعة لمستقبل الدولة السورية، واعتُبر في حينه نقلة نوعية في نهج الجماعة<sup>(45)</sup>.

(45) - حاوره إياد شريجي: ملهم الدروي في حوار حول جماعة الإخوان المسلمين في سورية، نُشر في موقع «كلنا شركاء في الوطن» - 18 آب/ أغسطس 2016.

وفي عام 2005، أيدت الجماعة إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي، ثم أسهمت عام 2006 في تشكيل «جبهة الخلاص الوطني» المعارضة في المنفى، مع نائب الرئيس السابق عبد الحلیم خدام، وذلك في مؤتمر عُقد في بروكسل بمشاركة عدد من القوى الوطنية السورية المعارضة. وأدى التحالف مع خدام إلى التشكيك في مصداقية الجماعة، في نظر كثير من السوريين، خاصة من قيادة إعلان دمشق، نظرًا إلى الدور البارز الذي سبق أن اضطلع به هذا الأخير في نظام الأسد.

لكن مواقف الجماعة من النظام عادت تتأرجح بين صراع واستجابة لدعوات المصالحة معه، وسرعان ما انسحبت الجماعة من الجبهة، على خلفية خلافاتها مع خدام في إثر تعليق نشاطاتها المعادية للنظام، بعد الحرب الإسرائيلية على غزة في عام 2008، «توفيرًا للجهد للمعركة الأساسية مع الاحتلال الإسرائيلي»، كما قالت، في إشارة إلى النظام السوري الداعم لـ «حزب الله»، وهو ما أثار ردات فعل متباينة في الساحة السياسية السورية. وعندما سُئل القيادي في الجماعة ملهم الدروبي: «كيف تفسّر هذه التناقضات والتقلبات الكبيرة في سياسة الإخوان تجاه النظام السوري وموزة»؟ أجاب: «جاءت حرب غزة في نهاية 2008 وبداية 2009، فقررت الجماعة الوقوف مع المظلومين في غزة وتركيز كل جهدها في هذا الاتجاه، وأعلنت خروجها من الجبهة وإيقاف أعمالها المعارضة مؤقتًا، وإعطاء فرصة للمصالحة الوطنية والمحافضة على الوطن، لأننا كنا نستشعر أن سورية يهددها خطر التغيير الديموغرافي الذي تقوده إيران، وتعيش حالة انسداد كامل ولا يوجد في الأفق ما يبشر بخير، ولم نكن نتوقع ثورات الربيع العربي، فأراد البعض منا إعطاء فرصة لعلّ الوطنيين يجدون مخرجًا من حالة الانسداد هذه»<sup>(46)</sup>.

كما سعى حزب العدالة والتنمية التركي الحاكم، الذي كان يتمتع بعلاقات جيدة مع بشار الأسد والجماعة على حدٍ سواء، إلى الوساطة بين الجماعة والنظام لحلّ الخلافات، غير أنّ النظام السوري رفض رفع الحظر القانوني عن الجماعة، فباءت المحاولة التركية بالفشل. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2010، بعد انتخاب محمد الشقفة مرشدًا عامًا للجماعة، قال مصرّحًا: «نودّ من الحكومة التركية التدخل لحلّ المشاكل»، وأوضح لاحقًا أنّ الجماعة كانت مستعدة لتغيير اسمها، إذا سُمح لها بالرجوع إلى سورية، وإذا وافق النظام على مطالبها، إلا أنّ ذلك لم يحصل<sup>(47)</sup>.

وهكذا، بالتأكيد، إنّ المنتج السياسي للمعارضة التقليدية لا يوازي أبدًا مقدار التضحيات العظيمة التي قدمتها، ويصح القول: إنّ نظام الأسد استطاع سحقها، كما استطاع أن يحول بينها وبين أي امتداد شعبي متجذّر لها في المجتمع السوري، ولكن ما هو مؤكد أيضًا أنّ تلك المعارضة، وإن لم تتمكن من أن تراكم إرثًا سياسيًا يمكّنها من الحضور الفاعل في مشهد ما بعد الثورة، فد استطاعت أن تؤسس لوجود ضمير مقاوم، يرفض الانصياع والاستسلام، مهما بلغت سطوة الدولة الأمنية.

(46) - المرجع السابق.

(47) - المرجع السابق.

## قانون الأحزاب الجديد

في آذار/ مارس 2011، انضمت سورية إلى قاطرة ثورات الربيع العربي في موجته الأولى، واتسعت رقعتها بحيث شملت أغلب الجغرافيا السورية، وتؤكد النظام أنه أمام ثورة حقيقية وواسعة، ربما تشكل من حيث اتساعها وشموليتها، لجهة التنوع الاجتماعي للمنخرطين فيها، أكبر تهديد واجهه في تاريخه، قياساً بالتهديد الذي واجهه في أحداث الثمانينيات، إبان الصدام بين النظام وجماعة الإخوان المسلمين. وذلك من خلال افتراقه عنها في حثيتين مهمتين: أولاهما أنها جاءت في سياق ثورات الربيع العربي التي انطلقت أواخر العام 2010 من تونس. وثانيتهما شمولية الثورة في بعدّها الاجتماعي والجغرافي، وكذلك في سلميتها التي استمرت ستة أشهر، قبل أن تُدفع نحو العسكرية التي يتحمل النظام المسؤولية الأكبر في الدفع إليها، كخيار سيكلف كثيراً، بحكم عوامل عديدة منها التدخل الخارجي الذي استدعاه النظام مبكراً، أو التدخلات اللاحقة لصالحه، وكذلك تدخل أطراف إقليمية أخرى إلى جانب قوى المعارضة، التي راح بعضها ينتظم في تشكيلات عسكرية مقاتلة، شجع عليها انشقاقات كثير من ضباط وعناصر الجيش والقوى الأمنية، الذين رفضوا المشاركة في قتل المدنيين، وكذلك نتيجة حجم العنف الذي استعمله النظام بشكل تصاعدي من ضمن خياره الأمني العنفي.

### الكيفية والآليات التي التفّ بها النظام على مفهوم التعددية السياسية بعد العام 2011

قد يكون من المفيد التذكير أنّ النظام، إلى جانب تصعيد خياره الأمني من ضمن خبراته الأمنية، قام بالاتصال بشخصيات معارضة أو بأحزاب مثل التجمع الوطني الديمقراطي والأحزاب الكردية، سواء عبر بعض شخصيات ومسؤولين مكلفين من قبله أو عبر الأجهزة الأمنية مباشرة، تحت عناوين التشاور والتباحث حول دوافع الحالة التي انطلقت في سورية، وما هي السبل الناجعة للتعامل معها سياسياً، أي الإيحاء باستعداده لإجراء إصلاحات سياسية ودستورية، لكنّ محاولاته تلك لم تُجدِ نفعاً، لأنّ الذين تحاور معهم أو استمزع آراءهم لم يوافقوه رؤيته لتقييم وتفسير ما جرى من جهة، ومن جهة ثانية لحجم الخروج الاجتماعي على النظام، الذي كان أكبر من أن يستطيع أحد ضبطه أو التحكم فيه، خصوصاً أنّ هذه الثورة كانت ثورة غير نمطية، لم تطلقها قوة سياسية أو تحالف قوى، ولم يدع أحد شرف ذلك بطبيعة الحال، وعليه فقد انتهت محاولاته تلك دون نتائج. وكذلك يفيد التذكير أيضاً، أنّ المحاولة ذاتها قام بها إبان أحداث الثمانينيات مع بعض القوى اليسارية، وعلى الرغم من أنّ بعض تلك القوى وافقت في تقييمه لتلك الأحداث، بوصفها على أنها هجمة رجعية، وغيّرت في أولوياتها السياسية، فإنها لم تسلم من بطشه واعتقالاته الواسعة وسنين السجون المديدة، التي نالت أعضائها من ضمن حملته على القوى اليسارية، بعد أن كسب معركته في مواجهة الإخوان، وهذه لم تشطب من الذاكرة السياسية للقوى السياسية السورية.

ولا يخفى أنّ من محاولات النظام الالتفاف على مطالب الثورة التي بدأت إصلاحية السماح بعقد مؤتمر فندق (سميراميس) بدمشق في 4 تموز/ يوليو 2011، الذي حضرته نحو 200 شخصية، تحت عنوان «سورية للجميع في ظل دولة مدنية ديمقراطية»، ولم يعنه منه ومن بيانه الختامي شيء، بل إنّ الحاضرين

تعرضوا لمضايقات من بعض الموالين، وإنما أرادها مناسبة للإحياء بأنه منفتح على السماح للمعارضة، بأن تجتمع في دمشق وتناقش وتطالب، دون أن يكون ملزمًا بالأخذ بمطالبها، كما كانت فرصة لأجهزته الأمنية لتتعرف على نمط تفكير النخب السورية المعارضة، وغير المنتظمة في هياكل الأحزاب التقليدية، وإلى أي مدى يمكن أن تذهب في خياراتها.

وكذلك كان النموذج الثاني السماح بعقد مؤتمر للحوار الوطني في مجمع (صحارى) بأطراف دمشق، ترأسه فاروق الشرع نائب رئيس الجمهورية، في 10 تموز/ يوليو 2011، وعلى الرغم من توجيه الدعوة لأحزاب مثل هيئة التنسيق وبعض الأحزاب الكردية وشخصيات مستقلة داخل البلاد وخارجها، فقد قاطعت كل الأحزاب وبعض الشخصيات المدعوة المؤتمر، وعلى غرار ما حدث بمؤتمر (سميراميس)، تعامل النظام مع نتائج مؤتمر صحارى بعدم اكتراث، حتى إنّ فاروق الشرع الذي ترأس المؤتمر وقال في الجلسة الافتتاحية «إنه لا رجعة عن الحوار الوطني، وأنّ الحوار ليس منّة من أحد، وليس تنازلاً من الحكومة إلى الشعب، وإنما هو واجب»<sup>(48)</sup>، قد غيّب هو الآخر من المشهد السياسي السوري بعدها، كما غاب أيّ من طلبات المؤتمرين وبياناتهم الختامي، ذلك أنّ النظام ماضٍ بخياره الأمني، وكل هذا الحراك للتغطية على خياره ذلك.

ما تقدّم أعلاه كان شيئاً من إلقاء الضوء على محاولات النظام الالتفاف على مطالب الثورة وكسب الوقت، وكذلك توضيح المناخ، الذي طرح فيه النظام مشروع السماح بتعددية سياسية، وترخيص أحزاب جديدة، وذلك من ضمن تحركاته وإجراءاته بالالتفاف على مطلب السماح بحرية الرأي والتنظيم، وإنهاء تسلط حزب البعث على الحياة السياسية التي قوننتها المادة الثامنة من دستور 1973، تلك التعددية التي التف عليها البعث مرتين سابقاً، ويريد إفراغها من مضمونها في المرة الثالثة.

ثم جاء المناخ الذي أشاعته الثورة السورية، لیتفتق ذهن النظام وأجهزته الأمنية عن إصدار قانون جديد، يسمح بتشكيل أحزاب سياسية بناءً على مرسوم رئاسي، ووفقاً لما حددته اللائحة التنفيذية الصادرة عن رئاسة مجلس الوزراء لتفعيل القانون والشروط الناظمة لعمل الأحزاب، التي سمح بترخيصها تنفيذياً للمرسوم التشريعي رقم 100 تاريخ 12 أيلول/ سبتمبر 2011، ويهدف وفقاً لبيان وكالة الأنباء السورية الرسمية (سانا) إلى «أنه جاء في إطار ترجمة توجهات برنامج الإصلاح السياسي، ويهدف إغناء الحياة السياسية وتنشيطها والمشاركة في مسؤولياتها وتداول السلطة».

وقد حددت اللائحة التنفيذية الصادرة عن رئاسة مجلس الوزراء الشروط التي تحكم موجبات الترخيص وآلية عمل تلك الأحزاب. ومما ورد في المادة 10 منه: تحدث في وزارة الداخلية أمانة سرّ للجنة تسمى أمانة سرّ لجنة شؤون الأحزاب، تتولى تسيير الأمور الإدارية للجنة. وفي المادة 40 اعتبر أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية مرخصة حكماً، وتودع وثائقها خلال ستة أشهر لدى اللجنة بما يتوافق مع أحكام القانون ولائحته التنفيذية.

(48) - تقرير صحفي بعنوان مؤتمر الحوار الوطني السوري، انظر موقع <http://www.dww.com>

## بعض الانتقادات والمآخذ التي وُجّهت إلى القانون

أ. صحيح أن إعلان وقف العمل بقانون الطوارئ والأحكام العرفية كان قبل صدور القانون إلا أنّ الترخيص تم في ظل دستور 1973، الذي تضمنت مادته الثامنة أن حزب البعث قائد للدولة والمجتمع، وعليه، أين بصح الحديث عن التعددية وتداول السلطة! وكان من المفترض أن يُسبق هذا القانون بدستور جديد، يحدد الحقوق وينظم الحياة السياسية والحريات، وأيضاً فصل السلطات الثلاث بشكل فعلي، وليس نظرياً كما هو واقع الحال.

ب. حرمت الأحزاب الكردية جميعها من الترخيص، بدعوى عدم السماح بقيام أحزاب على أساس ديني أو قومي أو طائفي أو مناطقي، في حين أن حزب البعث الحاكم يبالغ أيّما مبالغة بقوميته العربية، وكذلك وافق على ترخيص حزب التضامن العربي الديمقراطي. ومن جهة أخرى فإنّ الحزب القومي الاجتماعي السوري، الذي يرفض الاعتراف بالقومية العربية، ممثل بالجمهورية الوطنية التقدمية، والتناقض الآخر أنّ الحزب الأشوري الديمقراطي وحزب الاتحاد السرياني، لم يتم الترخيص لأيّ منهما لتلك الموانع، في حين سمح لهما بتشكيل ميليشيا مسلحة (قوات السوراتو) حظيت بدعم النظام، وقاتلت في أكثر من جبهة في سورية.

ج. أعطى القانون السلطة التنفيذية سلطة القرار في الموافقة على الترخيص من عدمه، من خلال اللجنة المخولة والمشكلة لهذه الغاية، برئاسة وزير الداخلية وعضوية قاض وثلاثة من الشخصيات العامة المستقلة يعيّنهم رئيس الجمهورية لمدة ثلاث سنوات، ثم يشكل وزير الداخلية لجنة لأمانة السر، مهمتها متابعة الأمور الإدارية للأحزاب المرخصة، وبذلك تكون السلطة التنفيذية (الأمنية) قد حازت حقاً موجهاً، سمح لها بالتحكم في هذه التعددية، وكان المفترض أن يكون هذا الحق لصالح سلطة قضائية مستقلة عن التحكم الأمني.

د. اشترط القانون على الحزب المتقدم بطلب ترخيص أن يكون الطلب موقعاً من خمسين عضواً من المؤسسين، مثبتة تواقيعهم لدى الكاتب العدل، وبعد الحصول على الترخيص أن يقدم الحزب لائحة من 1000 عضو مثبتة تواقيعهم عليها لدى الكاتب العدل، خلال 60 يوماً من تاريخ صدور الموافقة على الترخيص، وألا يقل عدد أعضائه في 50% من المحافظات عن 5% من عدد الأعضاء، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو أيّ حزب يستطيع جمع هذا العدد في سورية، التي كانت فيها السياسة محرمة وكانت كلفة الاقتراب منه باهظة، ولماذا يريدون أسماء الأعضاء وقيدهم المدني ليحفظ لدى لجنة أمنية؟! وهل حققت الأحزاب المرخصة هذا الشرط فعلاً؟! الشك يسبق السؤال.

هـ. ربط القانون بين حصول التنظيم المرخص على مقدار الإعانة المالية السنوية بتقدير لجنة الأحزاب، وبعد مصادقتها على ميزانية الحزب السنوية، وربما بعدد المقاعد التي يحوزها في الانتخابات التشريعية، علماً بأنه في الانتخابات الأخيرة يُرجح أنّ أي حزب من الأحزاب لم يفز بأي مقعد، مما يجعل هذه الإعانات نظرية ومتحكم فيها.

و. ما دام القانون جاء تعبيراً عن انطلاق عجلة الإصلاح، كما جاء في تصريح وكالة (سانا) الرسمية، فعن أيّ إصلاح يتحدث النظام؟ وهو لا يعترف بمشروعية مطالب الثورة، بل يعدها أداة في مؤامرة كونية،



لم يوقّر سبباً لوأدها إلا مارسه. وأمام ضآلة الإنجاز الذي حققه القانون وشكليته؛ يبدو الأمر التفاقاً على مطالب التعددية، وليس استجابة لها ولا قناعة بها ولا إصلاحاً في الحال، الذي خرجت الناس لتغييره.

## الأحزاب والحركات التي طلبت الترخيص

هناك عشرون حزباً وحركة تقدّم بطلبات ترخيص بعد أن صدرت اللائحة التنفيذية، وقد قبلت لجنة الأحزاب عشرة منها ورفضت عشرة، لكنّ الرفض لم يمنع تلك الأحزاب من متابعة نشاطها، بغض النظر عن فعالية ذلك النشاط، بناءً على قاعدة غرض النظر الذي تتبعه الأجهزة الأمنية عادة وفقاً لتقديراتها الأمنية، ومنها -على سبيل المثال- هيئة التنسيق الوطنية وتيار بناء الدولة، وقد صدرت لائحة بالأحزاب التي تمت الموافقة على ترخيصها، مع اعتبار حزب البعث وأحزاب الجبهة أحزاب مرخصة بدهاء، وبذلك يكون هناك عشرون حزباً مرخصاً رسمياً، وقد ثبتت اللائحة التي حُدثت فيها الأحزاب المرخصة، قديمها وجديدها، حسب مديرية الوثائق.

أما الأحزاب والحركات التي لم تحظَ بموافقة لجنة الأحزاب فهي:

الحزب الليبرالي السوري؛ الحزب الأشوري الديمقراطي؛ حزب التأسيس السوري؛ هيئة التنسيق الوطنية؛ تيار بناء الدولة؛ الحزب الوطني السوري الجديد؛ حزب النهضة الوطني الديمقراطي؛ حزب الاتحاد السرياني؛ الحزب الديمقراطي السوري؛ الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير.

## السمات العامة لبرامج الأحزاب المرخصة ومحدودية أدوارها في الحياة السياسية

إنّ برامج أيّ حزب سياسي سوري، بعد ديمومة الدولة الأمنية ووطأتها على مجمل حياة السوريين طوال أكثر من خمسة عقود، ومنها الأحزاب المرخصة في عام 2012، لا تتعاطى مع حاجات المجتمع السوري الملموسة، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، انطلاقاً من وضوح آليات إعادة بناء الدولة السورية طبقاً لقيم العصر المتمثلة بالديمقراطية وحقوق الإنسان دون موارد، ولا يمكن أن تسهم بجدارة في إعادة بناء سورية التي طالب بها السوريون منذ حراكهم من أجل الحرية والكرامة، في آذار/ مارس 2011.

ويبدو واضحاً، بعد قراءة متمعنة لبرامج الأحزاب المرخص لها في العام 2012، أنها تعمل «تحت سقف الوطن»، أي تحت خيمة نظام الاستبداد. ولا يغيّر في النتيجة مطالبة حزب الإرادة الشعبية -مثلاً- بـ«إعادة هيكلية الأجهزة الأمنية وفقاً لتحديد وظيفي ودور وطني وصلاحيات واضحة، وإخضاعها للمساءلة القانونية والقضائية، وإعطاء الحكومة حق مراقبتها ومحاسبتها عبر القضاء المستقل»<sup>(49)</sup>. أو حزب التضامن السوري الذي يرفع شعارات «وطن، عدالة، تحرير»، ويتمرب من الشعارات الملموسة التي تستجيب لحاجات الشعب السوري، نحو شعارات حزب البعث التي خبرها شعبنا جيداً «نحن أعضاء الهيئة التأسيسية لحزب التضامن نعلن أننا وضعنا هذا النظام لتحقيق الأهداف التي تعبّر عن وعي أمتنا وضميرها الحي والتي ضحى

(49) - جريدة قاسيون، مشروع البرنامج السياسي حزب الإرادة الشعبية، 13 أيلول/ سبتمبر 2013.

[- https://kassioun.org/politics/item/3123](https://kassioun.org/politics/item/3123)

من أجلها الآباء والأجداد في نشر روح المحبة والإخاء والحفاظ على هوية وثقافة وقيم ومثل الأمة. وتنمية الوعي الاجتماعي بين المواطنين حتى يشعر كل إنسان أنه جزء من بنيان الوطن العربي ولضمان الحريات الأساسية وتحرير المواطنين من الفقر والمرض والجهل وإقامة نظام اجتماعي واقتصادي يحقق العدالة الاجتماعية للجميع»<sup>(50)</sup>.

أما حزب الشباب الوطني للعدالة والتنمية، ذو الميول العلمانية، فهو «يدعو إلى تجديد النظام السياسي السوري، من خلال تمكين وترقية الشباب إلى مناصب القيادة وصنع القرار»، وتطوير «دولة متحضرة وديمقراطية»<sup>(51)</sup>.

وهكذا، ثمة ملاحظات جوهرية على برامج وآليات عمل هذه الأحزاب: أولاً أنها ما زالت متأثرة بنمطية البرامج السياسية للأحزاب السورية التقليدية، التي تريد التطرق إلى كل شيء، ولا تقدم له رأياً سياسياً فحسب، بل حلولاً هي واقعياً خارج إمكاناتها التنظيمية والسياسية، فما زلنا أمام مطولات برامجية. وثانياً، المفارقة البائسة بين اللغة ومدلولاتها، ومن ذلك -مثلاً- ما ورد في مشروع برنامج حزب الإرادة الشعبية، فضلاً عن تقليدية خطابه وماضويته حول الإمبريالية والتحليل الطبقي وسواه، فقد تضمنت مبالغتاً يصعب هضمها، فادعاؤه أنه وريث حركة التحرر الوطني في سورية وفي العالم يجعل المرء يخمن أنه أمام حزب يعدّ أعضاؤه مئات الألوف ويفرض حضوره بقوة على الساحة الدولية. وثالثاً ما كشفتها السنوات الماضية من محدودية عدد أعضاء هذه الأحزاب، ومحدودية تأثيرها في الشارع السوري. ورابعاً تعمدت كل الأحزاب التركيز على أهمية ومركزية دور الدولة في كافة المجالات، وتعمدت الابتعاد عن مفردات من قبيل النظام أو السلطة، أو حتى شكل نظام الحكم.

وطوال السنوات العشر الماضية من عمر قانون الأحزاب -كما كان متوقعاً في دولة مثل سورية- خُنق الحقل السياسي والعمل السياسي، في ظلّ دولة أمنية من نوع خاص، وبدا الأمر كأنه محاولة للتغطية على واقع بائس بلغ حدّ الانفجار، أو للتضليل في منعرجات الصراع الدائر في سورية، فقد شارك أغلب قيادات هذه الأحزاب في لقائي موسكو الأول والثاني عام 2015، حتى إن السيدة مجد نيازي (الأمينة العامة لحزب سورية الوطن)، حازت شرف الطلب من وزير خارجية كازخستان، في اللقاء الثاني، بأن تتكرم بلاده وتدعو لمؤتمر في آستانا يجمع المعارضة والنظام والدول الراعية، وهكذا اشتق مسار آستانا، الذي خططت له وأدارته روسيا، بمشاركة كل من إيران وتركيا، بغية الالتفاف على القرارات الدولية ذات الصلة، ومحاولة فرض حل وفق رؤيتها. وبشكل عام، لم يعرف لهذه الأحزاب المرخصة أي نشاط يصبّ في تأييد مطالب الشعب السوري في التغيير الوطني الديمقراطي.

(50) - موقع الحزب على فيسبوك: <https://m.facebook.com/hzbaltadamon>

(51) - مركز مالكوم كارنيغي للشرق الأوسط، <http://carnegie-mec.org>، 25 أيلول/ سبتمبر 2012.

## أهم الاستنتاجات والتوصيات

1. استطاعت السلطة الأمنية، بالقهر والتضييق، أن تصحّر الحقل السياسي، وحرمت المعارضة من تحسين أدائها وفعاليتها وكسب دماء شابة جديدة.
2. حرص رأس النظام على إنشاء أجهزة أمنية عديدة، تراقب الشعب، ويراقب بعضها بعضًا بهدف خلق التنافس وتناقض المصالح فيما بينها، مع ربطها جميعها به مباشرة، كي تتحول إلى أداة رئيسية من أدوات سيطرته.
3. الدولة السورية تخرج من الحقل القانوني لدولة الحق والقانون، وتتحول إلى دولة شمولية تتسلط الأجهزة الأمنية فيها على البلاد والعباد، على امتداد تسع وخمسين سنة.
4. أدت أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية ووظيفة دعائية لنظام الأسد، الذي كان يحرص على إيهام الآخرين بأنّ ثمة أحزابًا في سورية غير حزب البعث.
5. كانت «سوريا الأسد» دولة الحد الأدنى في مجال الخدمات الاجتماعية، ودولة الحد الأعلى في المجال الأمني.
6. حوّلت أجهزة الدولة الأمنية المجتمع إلى مجتمع الخوف المتبادل والريبة المتبادلة، وأخضعت النسيج الاجتماعي لمقاييس عملائها ومعاييرهم الأخلاقية التي هي معاييرها وقيمها.
7. افتقار الوعي السوري العام إلى فهم طبيعة دور الأحزاب السياسية في عملية التغيير، بل خيبة أمل السوريين من ثمرة أي نشاط حزبي، سواء في المستوى السياسي أو الاجتماعي.
8. من دون تفكيك الدولة الأمنية، التي دمّرت المجتمع والدولة معًا وحلت محلها، لا يمكن للدولة السورية أن تولد من جديد، ولا للمجتمع السوري أن يستعيد حياته وتعايش مكوّناته.
9. أثبت الحراك الشعبي السوري، طوال السنوات العشر الماضية، الحاجة الماسة إلى وجود النخب السياسية، لإعادة بناء الدولة الوطنية الحديثة، والسير باتجاه بناء مجتمع متعدد سياسيًا واجتماعيًا، يحافظ على السلم الاجتماعي، من خلال الحكم التداولي للسلطة السياسية.
10. إنّ وجود أحزاب سياسية في سورية المستقبل يبدو ضرورة مهمة، إذ لا بديل عن الأحزاب في صياغة سياسات الدولة، سواء أكانت هذه الأحزاب في الحكم أم في المعارضة.
11. بعد مرور ما ينوف عن عشر سنوات على حراكهم من أجل الحرية والكرامة، ما زال السوريون بحاجة ماسة إلى الانتظام في مؤسسات سياسية ومجتمعية فاعلة تعبّر عن تطلعاتهم ومصالحهم، وإلى الإقلاع عن الحذر المتوارث من الدولة الأمنية.



## مراجع البحث:

- برو، فيليب. علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- بطاطو، حنا. فلاحو سورية، ترجمة، عبد الله فاضل ورائد النقشبندي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- الحاج صالح، ياسين. بالخلاص، يا شباب! (16 عامًا في السجون السورية)، لندن، دارالساقى، 2012.
- الدبس، مضر. في ضوء الألم (تفكير في بنى الاجتماع السياسي السوري)، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2021.
- سورا، ميشيل. سورية الدولة المتوحشة، ترجمة أمل سارة بالاشتراك، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2017.
- فان دام، نيقولاس. تدمير وطن (الحرب الأهلية في سورية)، مجموعة مترجمين، بيروت: دارجنى تامر للدراسات والنشر، 2018.
- فان دام، نيقولاس. الصراع على السلطة في سورية (الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة)، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006.
- كيلو، ميشيل (محمود صادق). حوار حول سورية، القاهرة: دارمدبولي للنشر والتوزيع، 1993.
- كيلو، ميشيل. من الأمة إلى الطائفة (سورية في حكم البعث والعسكر)، إسطنبول، دارموزاييك للدراسات والنشر، 2020.
- مايكل كيروكريغ لاركين. العلويون في سورية (الحرب والدين والسياسة في المشرق)، ترجمة رضوان زيادة وأحمد العبد، الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2021.
- هينبوش، رايموند. تشكّل الدولة الشمولية في سورية، ترجمة حازم نهار، لندن: دارنجيب الريس، 2014.

## الملحق:

### 67 حالة تتطلب من المواطنين الموافقة الأمنية.

تتضح هذه الدلالة عياناً في المثال السوري، في ما ذكرته الصحافة الرسمية عن تخفيف تدخل الأجهزة الأمنية في حياة المواطنين، فقد نشرت صحيفة «الثورة» السورية، وهي إحدى ثلاث صحف رسمية تصدر في دمشق، يوم الثلاثاء 10 أيار/ مايو 2005، على صدر صفحتها الأولى، خبراً عنوانه (إلغاء 67 حالة من الموافقة الأمنية المسبقة)، وجاء فيه «علمت الثورة أنه تم إلغاء الموافقة الأمنية المسبقة بشأن 67 حالة»، ثم أوردت الصحيفة قائمة طويلة نقتطف منها ما يأتي: التثبيت أو النقل أو الندب أو التعاقد لدى جميع جهات القطاع العام، الإعادة للعمل بعد انتهاء إجازة الاستيداع واعتبار الشخص بحكم المستقيل والغياب (ما لم يكن الشخص موقوفاً أو مكفوف اليد قبل الإعادة إلى العمل)، قبول الطلاب بالجامعات والمعاهد المتوسطة ومدارس التمريض، التكليف بتدريس ساعات من خارج الملاك في محافظتي دمشق وريف دمشق، وضع الطلاب تحت الإشراف للدراسة خارج القطر، الإيفاد الداخلي والخارجي والاستفادة من المقاعد الدراسية في بعض البلدان العربية والأجنبية، الموافقة على إقامة الندوات الطبية والدعائية للتعريف بمنتجات الشركات، تأسيس الجمعيات السكنية، تثبيت أعضاء مجالس إدارة الجمعيات، إقامة معارض فنية أو أسواق تجارية وأعراس جماعية، الترخيص لمكتب قطع تذاكر سفر، الترخيص لمكتب عقاري، الترخيص لمكتب بيع وشراء وتأجير سيارات، الترخيص لمكتب تعقيب معاملات، الترخيص لمكتب شحن بضائع، الترخيص لمدرسة تعليم وقيادة وإصلاح المركبات والآليات، الترخيص لمعهد تدريب على الحرف والمهن، الترخيص لجليسات الأطفال، الترخيص لمحل بيع أجهزة الخليوي وصيانتها، الترخيص لصالة بلياردو، الترخيص لصالة بينغ بونغ، الترخيص لصالة أفراح، الموافقة على منح الترخيص لفندق، الترخيص لألعاب كمبيوتر، الترخيص لمقهى، الترخيص لسيرك، الترخيص لأستوديو تصوير، الترخيص لمصوّر جوال، الترخيص لمنشأة صناعية للطباعة على الورق والكرتون، الترخيص لكشك، الترخيص لصالون حلاقة، الترخيص لمطعم، الترخيص لمحل بقالة، الترخيص لفرن خبز، الترخيص لاستيراد قطع السيارات الحديثة والمستعملة، الترخيص لمسبح، الترخيص لبيع وشراء وتأجير الدراجات النارية، الترخيص لمحطة محروقات.

## مركز حرمون للدراسات المعاصرة

هو مؤسسة بحثية مستقلة، لا تستهدف الربح، تُعنى بإنتاج الدراسات والبحوث السياسية والاجتماعية والفكرية المتعلقة بالشأن السوري خاصة، والصراع الدائر في سورية وسيناريوهات تطوره، وتهتم بتعزيز أداء المجتمع المدني، ونشر الوعي الديمقراطي. كما تهتم أيضاً بالقضايا العربية، والصراعات المتعلقة بها، وبالعلاقات العربية الإقليمية والدولية. يُنفذ المركز مشاريع ونشاطات، ويُطلق مبادرات من أجل بناء مستقبل سورية، على أسس وقيم الديمقراطية والحرية والمساواة وحقوق الإنسان وقيم المواطنة المتساوية، ويسعى لأن يكون ميداناً للحوار البناء، وساحة لتلاقح الأفكار.

أبحاث سياسية

أبحاث اجتماعية

أبحاث اقتصادية

ترجمات

أبحاث قانونية

[www.harmoon.org](http://www.harmoon.org)

مركز حرمون للدراسات المعاصرة  
Harmoon Center for Contemporary Studies  
Harmoon Arařtırmalar Merkezi

Doha, Qatar Tel. (+974) 44 885 996 PO.Box 22663  
Istanbul, Turkey Tel. +90 (212) 813 32 17 PO.Box 34055  
Tel. +90 (212) 524 04 05